

التفعيل الاستراتيجي لأنظمة المعلومات الإدارية للقضاء على الفساد السياسي في
مؤسسات الدولة
بحث تطبيقي في منشآت وزارة النفط العراقية

أ.م.د. أيناى ضياء مهدي

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة جيهان، أربيل، إقليم كوردستان، العراق

inas.mahdi@cihanuniversity.edu.iq

الملخص

تعد أنظمة المعلومات الإدارية واحدة من الأسس التي باتت تقوم عليها البيات عمل المنظمات الحكومية والخاصة وذلك لما توفره من امكانيات دقيقة من خلال بياناتها واحصائياتها الأمر الذي يجنب المؤسسات الوقوع في الأخطاء والمشاكل الإدارية والتي تترجم في كثير من الأحيان الى فساد اداري وسياسي.

ونتيجة للدقة التي تنتجها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعاملاتها المالية والاقتصادية والتي هي أساس نظم المعلومات الإدارية ، فان تطبيقها يمكنه المساهمة بشكل مباشر في رفع مستوى الإصلاحات السياسية في قطاع الدولة والحد من الفساد الإداري والسياسي فيها.

مشكلة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة ، وخاصة مؤسسات القطاع العام ، من القضايا التي تهم الباحثين السياسيين والإداريين على حد سواء ، عليه فان الدراسة تحاول إيجاد رابط منطقي بين تطور أنظمة العمل الإداري الالكتروني ، وصولاً الى تكامل نظم المعلومات الإدارية المطبقة في مؤسسات الدولة وجعلها عنصراً في النسق اليومي لشؤونها اليومية والربط بين تحقيق الإصلاح الإداري والسياسي الشامل دون بذل الكثير من الجهد لتغيير سلوكها الأمر الذي يساعد القادة الإصلاحيون (الإداريون والسياسيون) داخل مؤسسات الدولة على التنبؤ ، الى جانب المحتوى الذي يوفره نظام المعلومات الإدارية لنظام المراقبة المتقدم والحيادي والذي يضع حدًا لاختلال التوازن والتحيز والمحابة في نظام المراقبة السياسية والإدارية في تقييم الأداء. من مؤسسات الدولة.

ذلك تؤكد الدراسة على محاولة إثبات فرضية أساسية بأن هناك علاقة إيجابية بين تطوير نظم المعلومات الإلكترونية والقضاء على الفساد السياسي في مؤسسات الدولة ، من خلال التأكيد على مجموعة أساسية من البيانات التي تربط المتغيرين التاليين: الدراسة ، وهذا سيتم مناقشة هذا بالتفصيل في مراحل مختلفة من الدراسة.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الأستلام: 2023/1/17

القبول: 2023/5/21

النشر: صيف 2023

الكلمات المفتاحية:

information technology, The information age, information security, political corruption, Structured programming

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.3.18

المقدمة

مثل ظهور التكنولوجيا منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر بداية عصر المعلوماتية للدول وهي اللحاق بركب التطور والحدثة باعتبار ان أنظمة المعلومات المعرفية قد أصبح من المؤشرات

الرائدة للقوة الوطنية وحجم مزاياها. ونتيجة لظهور هذه المعايير والمؤشرات ، أصبحت أنظمة المعلومات الإلكترونية أهم الأهداف الإستراتيجية في عملية التنمية السياسية والإدارية للدول ، وتحتاج قضية تفعيل أنظمة المعلومات الإلكترونية إلى دراسة. معلومات إستراتيجية مبنية على بيانات علمية تؤدي إلى إصلاحات سياسية وإدارية واسعة النطاق ، لما تتميز به هذه الأنظمة من دقة في استخلاص النتائج ، وحياد هذه الأنظمة في تصحيح الأخطاء وإدارة الأزمات. لذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي تتبناها الدول التي تطبق أنظمة الحكومة الإلكترونية القادرة على تحقيق إنجازات سياسية مهمة في القضاء على مظاهر الفساد السياسي. وأولت الدراسة

أهداف البحث

تحقيق الأهداف التالية:

1. إعطاء تعريف علمي محدد لمعنى نظام المعلومات الألكتروني حسب المتغيرات في البيئة السياسية.
2. توضيح المراحل العملية التي تتطلبها الدول لإنشاء أنظمة الحكومة الألكترونية.
3. تحديد معايير تحقيق الإصلاح السياسي والخطوات اللازمة للقضاء على الفساد السياسي في المؤسسات العامة.
4. تحقيق الأرتباط بين متغيري نظام المعلومات والقضاء على الفساد السياسي.
5. تطبيق المعطيات العلمية والنتائج المستحصلة في وزارة النفط للمقارنة بين الجانب النظري والتطبيقي.

فرضية البحث

نطلق البحث من افتراض علمي (يؤدي التطبيق الفعال لأنظمة المعلومات الألكترونية بخصائصها من الدقة والأنصاف إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأداء في القضاء على الفساد السياسي) ، مما يعني أن هناك علاقة مباشرة بين تطبيق نظم المعلومات المعلومات في العمل الإداري والقضاء على الفساد السياسي في مؤسسات الدولة ولائبات الفرضية تم تطبيق النتائج في وزارة النفط العراقية للتحقق من المطابقة بين الجانب النظري والتطبيقي.

مشكلة البحث

تحاول الدراسة تناول قضاياها من خلال الأسئلة التالية: 1- ماذا تعني أنظمة المعلومات الألكترونية وهل تنطبق على جميع الدول بما في ذلك الدول النامية؟ 2- كيف يُمكن للدول النامية أن تتجه نحو الحكومة الألكترونية؟ 3- ما هي مؤشرات الإصلاح السياسي؟ كيف أدى إنشاء مشروع الحكومة الألكترونية إلى إصلاح سياسي مضمون في الدولة مع اختيار نموذج تطبيقي ممثل بوزارة النفط العراقية ؟ طرق البحث المستخدمة يستخدم الباحثون مجموعة متنوعة من الأساليب في أبحاث العلوم الإنسانية ، بما في ذلك طرق

التحليل المنهجي ، والطرق المقارنة ، والطرق الوصفية ، والأساليب الإحصائية ، لمعرفة مدى وجود المتغيرات في مؤسسة ألبحث.

هيكلية ألبحث

قسم الباحث الدراسة الى قسمين رئيسيين: الجزء الأول يتناول المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث من حيث تعريف نظم المعلومات الإلكترونية وأنظمة إدارة المعرفة ، وأصلها وتطورها ، والفوائد التي حققتها الدول التي تطبقها. كما يتناول الموضوع موضوع معايير مفهوم وتطبيق الإصلاح السياسي ، وكذلك حالة الارتباط الموضوعي بين موضوعي نظم المعلومات الإلكترونية وآليات القضاء على الفساد السياسي.. جزء الثاني فيشرح نتائج التحليل الإحصائي المعتمد بعد توزيع الاستبيان على مجموعة من القيادات التنفيذية بوزارة النفط والذي يقيس درجة مشاركة المتغيرات المدروسة وآليات عملها المحددة. عينة الدراسة المختارة.

وفي نهاية البحث وضع الباحث مجموعة من النتائج والمقترحات الخاصة لوزارة الكهرباء والباحثين المستقبليين.

مناهج ألبحث المستخدمة

يستخدم الباحث عدة طرق ومناهج للبحث العلمي في العلوم الأنسانية ومنها منهج التحليل (البيئي)النظمي لديد استن والمنهج المقارن والمنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي للتحقق من مدى وجود المتغيرات في المؤسسات التي تم ألبحث بها.

حدود البحث

تم اختبار نتائج البحث في حدود المؤسسات العراقية وتم اختيار وزارة النفط كنموذج حي لاستحصا المعلومات وتطبيق النتائج عمليا.

هيكلية ألبحث

لوصول الى نتائج منطقية لاثبات فرضية ألبحث تم تقسيم ألبحث على مبحثين رئيسيين : يتناول المبحث الأول المفاهيم النظرية لمتغيرات ألبحث من حيث تعريف أنظمة المعلومات الأليكترونية ونظم ادارة المعرفة ونشأة وتطور هذه النظم والفوائد التي حققتها الدول التي طبقتها. كما يشرح المبحث موضوع الفساد الأداري والسياسي وتعريفه وتطبيقاته السلبية كما يشير الى حالات الربط الموضوعي بين موضوعي نظم المعلومات الأليكترونية واليات القضاء على الفساد السياسي.

ويدرس المبحث الثاني ألتائج التي تم التوصل اليها خلال عمليات التحليل الإحصائي الذي تم اعتماده بعد توزيع استمارات الأستبيان على مجموعة من القيادات الأدارية في وزارة النفط والذي يقيس قابلية توافر متغيرات ألبحث واعتمادها كاسلوب عمل من قبل عينة ألبحث المختارة.

وفي نهاية البحث يبين الباحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي استطاع التوصل اليها خلال فقرات البحث.

المبحث الأول

الأطار المفاهيمي لأنظمة المعلومات الأليكترونية والقضاء على الفساد السياسي

يمثل هذا القسم من البحث دراسة لمعنى نظم المعلومات وفعاليتها الادارية ويتضمن ثلاث فقرات تعالج الفقرة الأولى معنى أنظمة المعلومات الأليكترونية وتطرح المفاهيم المختلفة التي وضحها الباحثين في مجال الأتمتة ونظم المعلومات واسباب تطبيق أنظمة أنظمة المعلومات الأدارية وتحويل مؤسسات الدولة الى مؤسسات معلوماتية لتلافي الخطأ والفساد الحاصل في اجهزتها، كما عالجت الفقرة الثانية مراحل تأسيس نظام أنظمة المعلومات الأدارية والخطوات المباشرة المؤدية لتنفيذ الانظمة المعلوماتية وطرحت الفقرة الثالثة معنى الفساد السياسي في حين تطرقت الفقرة الرابعة لمعايير المعلوماتية المعتمدة وقدرتها على القضاء على الفساد السياسي .

أولاً: مفهوم ونشأة أنظمة المعلومات الأليكترونية

يرتبط مصطلح "نظام المعلومات الإلكترونية" ارتباطاً وثيقاً بمصطلح "الحكومة الإلكترونية" ويعتبر مصطلحاً حديثاً نسبياً "وهو نظام حديث تستخدمه الحكومات لربط وكالاتها ببعضها البعض باستخدام شبكة المعلومات العالمية ، ويقدم للمواطنين خدمات كثيرة ويوفر المعلومات لهم لخلق علاقات شفافة مع اجهزة. تهدف الدقة الى تحسين جودة الأداء. يُعتقد أن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون استخدم مصطلح "الحكومة الإلكترونية" لأول مرة في خطاب ألقاه عام 1992.. (الهوش، 2006)

انتشر هذا المفهوم عالمياً في منتصف التسعينات من القرن العشرين" حيث بدأت هيئة البريد المركزي في إحدى الولايات الأمريكية تطبيقه على إداراتها. لكن التأسيس الرسمي لهذا المفهوم كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا المنعقد في شهر مارس لعام 2000". والحكومة الأليكترونية تعني "استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير وتحسين أداء المؤسسات الحكومية. ويتمثل ذلك في إنجاز الخدمات الحكومية الرسمية، سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها، بطريقة معلوماتية تعتمد في المقام الأول على خدمات الشبكة العالمية "الأنترنت" وفق ضمانات أمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة.

ويُمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من الخدمات المذكورة" (الهادي، 1989)

أولاً: "مستوى إعلامي : يتم فيه توفير ونشر البيانات والمعلومات." (مهدي، 2011)

ثانياً: مستوى تفاعلي بين الجهة الحكومية وطالب الخدمة : كُتسجيل استمارات طلب الخدمة من قبل المستفيد وتسديد الرسوم... الخ.

ثالثاً: مستوى معاملاتي : يتمثل في إنهاء إجراءات تقديم الخدمة من قبل الجهة.

وعليه فيمكن استنتاج أن "نظم المعلومات الأليكترونية من حيث مفهومها بانها البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتحقق فيها الأنشطة الحكومية أهدافها". (مهدي، 2017)

كما يُمكن فهم معنى نظم المعلومات الأليكترونية بحسب الأبعاد التقنية، والأدارية، والتجارية والأجتماعية التي تؤثر عليها. حيث تعرفها الأمم المتحدة بأنها: "استخدام الأنترنت والشبكة

العالمية العريضة، لإرسال معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين". أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفهمها بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً الأنترنت للوصول إلى حكومات أفضل". كما يُمكن توضيح الحكومة الألكترونية بأنها: "استخدام التكنولوجيا وتقنية المعلومات، لدعم الأعمال الحكومية والتفاعل مع المواطنين، بغية تقديم هذه الخدمات بطريقة سهلة عبر الوسائل الألكترونية وأدوات التكنولوجيا، وأهمها الأنترنت، والتقنيات الجديدة للاتصال" (القرعي، 2004)

و فسر بعض الباحثين أن نظم المعلومات الإدارية كونها مجموعة من التطبيقات التكنولوجية التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات التي تقدم الخدمات الألكترونية من خلال وسائل الأتصال الحديثة كالأنترنت أو الهواتف بهدف تحسين توصيل الخدمات للمواطن وزيادة التأثير الأيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية . (العوامة، 2014)

ان أنظمة المعلومات الإدارية اعتمدت أسلوباً مبتكراً في العمل الحكومي منذ تسعينات القرن العشرين ، وبين البنك الدولي معنى نظم المعلومات الإدارية بأنها: "مفهوم حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة وفعالية وشفافية الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ،وبما يقوي كل الانظمة الأجرائية الحكومية ويقضي على الفساد ". (التكريتي و العلاق، 2002) ويمكن اعتبار أنظمة المعلومات الإدارية كـ"رديف" لقدرة القطاعات الحكومية على التبادل في المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين القطاعات الأعمال ،بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الأنترنت ،ومع ضمان سرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت وأي مكان ، يدل هذا التعريف على معنى أكثر عمقاً وشمولية حيث تضمن عدة عناصر وهي : بيان أطراف الخدمة في الحكومة الألكترونية ، وتوضيح مزايا المترتبة على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات ، التنفيذ بأستخدام التقنيات والشبكات الألكترونية ، والأهتمام بالأمن والسرية عند تداول المعلومات تجاوز عامل الزمان والمكان " (العزام، 2001)

ثانياً: مراحل تطبيق أنظمة المعلومات الأليكترونية

يمر تطبيق نظم المعلومات الإللكترونية بعدة مراحل تتطلب كل منها مجموعة من التدريبات لموظفي الدولة المسؤولين عنهم أو الأفراد المستفيدين منها. لذلك ، فإن عملية إنشاء نظام للمعلومات الإدارية تحتاج إلى أن تمر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى : تحليل البيئة التنظيمية

تعرف "البيئة المحيطة تمثل جميع المؤسسات والهيئات في جميع أنحاء البلاد والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء الوزارة"، (مهدي، 2011) كما تختلف بيئة النشاط باختلاف المؤسسة؛ إذ تواجه مؤسسات معينة بيئة ثابتة مع تغييرات قليلة في القوى الأستراتيجية المحيطة، بينما تسيطر على البعض الأخر بيئة حركية نشطة، كما تؤثر بيئة النشاط أيضاً على وجود المنافسين الجدد. كما أن البيئة الخارجية للمؤسسة تضم جميع العناصر التي تقع خارج حدودها، وقد تؤثر هذه العناصر على المنظمة ككل أو على جزء منها،أما اهم هذه العناصر فهي الهيئات الحكومية، والمنافسين، والمتعاملين مع المؤسسة .

تتفرع البيئة التنظيمية الى فرعين اساسيين: البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، وعليه فإنه يتحتم على المدراء فهم بيئة المنظمة بشكل جيد لإدارتها بشكل فعال. توجد عدة متطلبات لتنفيذ مشروع نظم المعلومات الأليكترونية مثل الأحتياجات التقنية والأدارية والأطر القانونية وتدريب الموارد الأناسانية. ويُمكن تلخيص اهم متطلبات البيئة الأستراتيجية لتنفيذ المشروع من خلال النقاط الأتية: (صراوي، 2019)

1- "ادارة القضايا العالقة في الواقع الحقيقي قبل الأنتقال الى العمل الأليكتروني: بمعنى أنه يجب تصنيف جميع السجلات والمعلومات والنماذج الرسمية ونشرها عبر الأنترنترنت وفقاً لسياسة محددة. نظراً لعدم وجود نظام معمول به لتنظيم جميع وثائق العمل الحكومية بحيث يتم وضعها في مواقعها المناسبة وتكون متاحة عند الحاجة ، فإن أكبر مشكلة يُمكن أن تواجهها الحكومة في هذا الموقف هي مشكلات التوثيق الحالية في الحياة الواقعية. إن بناء نظم المعلومات الأدارية قبل حل المشكلة الحالية في العالم غير الأليكتروني وتوفير الوسائل التقنية للقيام بذلك أمر محفوف بالمخاطر إذا كان هذا هو واقع العمل الحقيقي" .. (حسين و اخرون، 2019)

2- "القدرة على دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة بشكل مباشر عبر الأنترنترنت ، وإتاحة هذه العملية لكل من يقوم بمعاملات تجارية مع المؤسسات الحكومية ، وكذلك تلخيص المتطلبات القانونية مثل الأشعار واللوائح الأخرى ، كلها عمليات صرف تتعامل بالمال ويجب وضعها على الأنترنترنت. الأطار القانوني للأعمال الأليكترونية ، وتحديد الأنشطة الأيجابية والسلبية ، والعقوبات المفروضة عليها "، وتثبيت أمن المستندات ومتطلباتها بما يضمن سرية وخصوصية العمل الأليكتروني من خلال ما يلي: (حسين و اخرون، 2019)

أ- تحديد الهوية من خلال أستخدام التوقيع الأليكتروني والبصمة الأليكترونية وتحديد المستندات الأليكترونية لتسريع المعاملات وإثبات الهوية المراجعة المستمرة لهذه القوانين بصورة دورية.
ب- أستخدام كل من أساليب حماية المعلومات الوقائية والعلاجية وكذلك أدوات الأمن الأليكترونية مثل البطاقات الذكية لإثبات هوية المواطن.

ت- دمج التقنيات الإليكترونية في المناهج الدراسية ، وتعزيز التعلم والبحث المعلوماتي ، وتبني القدرات البشرية وتنميتها. نحاول بناء مجتمع المعلومات ونشر الثقافة الإليكترونية بين العديد من الفئات الاجتماعية لتفعيل وسائل الأعلام العديدة لنقل هذه الفكرة وحملة الأتصال الجماهيري للحكومة الأليكترونية.

ث- توفير الأطر والأساليب المناسبة لتطوير المجتمع الكتروني. تتطلب مجتمعات البناء تطوير وسيط تفاعلي على الأنترنترنت ينشط الأتصال بين المؤسسات الحكومية والمواطنين ، مما يسمح بالتزويد المباشر للمعلومات عن حالة أي عملية تجارية تم تنفيذها سابقاً. كما يلزم عقد مؤتمرات الفيديو لتسهيل التواصل بين المواطن والموظف الحكومي.

- ج- " المرونة التنظيمية لتلبية هذه المتطلبات: لتلبية المتطلبات السابقة ، يجب تغيير الهيكل التنظيمي. على سبيل المثال ، يجب إعادة تصميم الوظائف ونقلها إلى منظمة مصفوفة لتلبية احتياجات العمل الإلكتروني ، ويجب إعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية باستخدام الخطوات أدناه":
- تفصيل شامل لجميع الخدمات المقدمة إلكترونياً.
 - تحديد الصلات بين المنظمات والمستوى الحكومي وإزالة أي تداخل.
 - تحديد المتطلبات الفنية والعاملة للمصادر الإلكترونية.
 - إنشاء توثيق مفصل للعمليات الجديدة وإبلاغ جميع الأطراف - بما في ذلك المنظمات والمستفيدين - منها.
 - إجراء تعديلات تدريجية على البنية التحتية التقنية للمؤسسة لاستيعاب العمل الإلكتروني بشكل يقيد ويضعف من مقاومة التغيير..
 - " احداث التجديدات الهيكلية اللازمة وتعيين المهام الجديدة اللازمة للإدارة ، والقضاء على تلك الوظائف والمسميات الوظيفية التي لا تتوافق معها ، وتغيير ملاك الموظفين ، وإعداد الموظفين لتلك الوظائف ، وتغيير أساليب التوظيف والتعيين والاستبدال وشروط ومعايير التوظيف وأنواع الاختبارات المطلوبة قبل المواعيد ونمط امتحانات الاختيار وأنظمة الحوافز وتقييم الأداء. " (مرعي، 2019)
- المرحلة الثانية:** "مرحلة توفير القدرات المادية: بدون توافر المتطلبات المادية ، والتي تتمثل بالبنية التحتية الأساسية لتنفيذ المشروع ، يستحيل العمل على التحول للحكومة الإلكترونية والنجاح فيه. حيث أن المكونات المادية هي حجر الزاوية في موضوع الحكومة الإلكترونية ، حيث أن الأدوات والتقنيات المطلوبة هي اللبنات الأساسية لنجاح المشروع ، وكتنفيذ المعاملات والخدمات الأساسية والحساسة عن بعد ، مثل الشيكات الإلكترونية والألكترونية. المال ، مع ضمان صلاحيتها ومصداقيتها. الخصائص الخمس الأساسية التي يتكون منها العمل الكهربائي تشكل جوهرها" (ثابت، 2005)
- 1- "الخرن الأليكتروني: ويشمل حفظ البيانات الهامة في أحجام صغيرة وتحويل الملفات الورقية التقليدية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم.
 - 2- النقل هو عملية توفير المعلومات والخدمات لأي شخص يطلبها عبر مختلف الشبكات والمواقع الألكترونية. إنه ينطوي على تحديث وإرسال المعلومات المخزنة إلكترونياً بسرعة ، بغض النظر عن كميتها.
 - 3- الموقع على شبكة الأنترنت العالمية: والذي يؤدي إلى بوابة الحكومة الألكترونية ، التي يمثلها موقع على شبكة الأنترنت ، يتم من خلاله تقديم جميع خدمات الحكومة الألكترونية.
 - 4- وسائل الأتصال السلكية واللاسلكية: وهي اهم طرق الوصول إلى الخدمات من خلال موقع الحكومة الألكترونية وأنظمة المعلومات الفعالة على الأنترنت ، باستخدام وسائل الأتصال السلكية مثل خط الهاتف ، أو الخدمة عبر الأنترنت اللاسلكي ، أو عبر الأجهزة المحمولة وغيرها.

5- أجهزة التحكم بالاتصالات (استقبال وإرسال): يتألف هذا الجهاز من مجموعة متنوعة من الأجزاء الإلكترونية ، وينظم مرور المعلومات. تعتبر البنية التحتية ، التي تتمثل بمجموعة من المكونات المادية والبشرية والمنطقية التي تسمح بتنفيذ التطبيقات الإلكترونية للجهات الحكومية ، هي الجزء الأساسي والملموس من مشروع الحكومة الإلكترونية والذي لا يُمكن تطويره بدونه". (الاعرجي، 2002)

المرحلة الثالثة: مرحلة تبادل المنفعة والقيمة

"تعمل أنظمة المعلومات الأليكترونية الآن على تطوير مواقع الأنترنت. يُمكن للحكومة الأليكترونية أن تقدم خدماتها بنفس الطريقة التي تستخدم بها الشركات الأنترنت لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية. ونتيجة لذلك ، فإن الحكومة الأليكترونية تحقق فوائد وعوائد ممتازة بالإضافة الى زيادة الأنتاجية وتحسين الأداء المتميز والجيد". (باحثين، 2015)

تبادل المنفعة والقيمة ، والذي يتمثل بإعادة هندسة آليات العمل الحكومي لإنتاج تبادل أفضل للمنافع بين الجهات الحكومية والمواطنين ، هو الأسم الذي يطلق على هذه المعلومات ، والذي يتسبب في قفزة نوعية في أداء الحكومة التقليدية. يُمكن للحكومة الأليكترونية تقديم خدماتها للمقيمين في الوقت الفعلي وبشكل حقيقي من خلال المواقع الأليكترونية التي يُمكنهم الوصول إليها على الأنترنت. (رضوان، 2005)

المرحلة الرابعة: مرحلة التحول بأكملها

"حيث يتم تقديم جميع الخدمات من خلال موقع إلكتروني واحد للحكومة الأليكترونية ، تنفرد منه المواقع الأليكترونية للعديد من الجهات الحكومية والوكالات المقدمة للخدمات. بما أن تحقيق هذه المرحلة يستلزم تحقيق تكامل الخدمة والمزايا من خلال استخدام أنظمة تدمج العديد من الخدمات والفوائد التي يرغب المستفيدون من خلال البحث عن المعلومات واستكمال النماذج والنماذج بنظام اتصال متبادل ثنائي الأتجاه، يتم تحقيق ذلك من خلال الطرق التالية " (ياسين، 1998):

- 1- إنشاء وتعزيز نظام توزيع وإيصال المعلومات.
- 2- خلق ثقة العميل في هذا النظام من خلال إجراءات التدقيق والتشفير ، وإنشاء نظام آمن لسرية المعلومات الشخصية والشخصية في الشبكات.
- 3- تأكيد الدولة على تفعيل أنظمة الخدمات التي تستهدف الافراد عبر أنظمة المعلومات الأدارية والتي تشمل القضايا الأتية:

1- تفاعل نظم المعلومات مع الأفراد المستفيدين من خدمات النظام.
"من خلال المواقع الحكومية على الأنترنت ، تحاول أنظمة المعلومات تقديم خدمات حكومية إلكترونية للمستهلكين لتلبية احتياجاتهم الفردية ، مثل الحصول على أوراق عامة أو خاصة. المستندات ذات الطبيعة العامة ، مثل شهادات التسجيل في السجل التجاري أو الصناعي أو شهادة الأمتثال للوائح البيئية أو الصحية التي لا تتطلب التحقق من هوية المواطن المستفيد كذلك يجوز للمنظمات الحكومية إتاحة نماذج الشهادات هذه على مواقعها الأليكترونية...". (زكي، 2009):

ب - "الشهادات والأثبات الشخصية مثل شهادات الوفاة والزواج والطلاق والشهادات التعليمية والدراسية بمختلف مراحلها إضافة إلى جوازات السفر وبطاقة الهوية. وبسبب أهمية وخصوصية هذه البيانات ، فإن الحصول عليها يتطلب التأكد من شخص طالباها، ولا سيما أن القانون أمّن إجراءات الحصول على الوثائق، ولهذا فإن تسليمها يكون يدويا. يضاف إلى ذلك معاملات الحكومة الإلكترونية مع منظمة الأعمال التي "تلعب الحكومة دور المنظم وجامع الضرائب والزيون الداعم لقطاع الأعمال بغض النظر عن الخدمة أو المنتج التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص، كما يعد من أهم الخدمات التي توفرها الحكومة في إطار علاقاتها مع منظمة الأعمال هي الأداء الإلكتروني للضريبة". (مهدي، 2021)

ج- المعاملات التي تتم بين المنظمات الحكومية

تهدف إلى "التنسيق بين الجهات الحكومية للعمل بشكل متكامل على جميع المستويات الإدارية. كما يشمل العلاقة بين المنظمات المركزية والمؤسسات المحلية. ومثال ذلك تبادل البيانات والمعلومات حول اللوائح والقوانين وأنظمة العمل والإجراءات المستخدمة لممارسة الأعمال الروتينية". (مهدي، 2011).

د- الخدمات الخاصة بالموظفين الحكوميين

"من أجل تحسين أداء العاملين وتوضيح أفضل الأساليب التي من خلالها يتم ممارسة الأعمال، حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية، وتشمل الخدمات الذاتية المقدمة للعاملين مثل الحصول على الأجازات والأطلاع على تقارير الكفاءة والتدريب الإلكتروني، وتعتمد على وجود قواعد بيانات متكاملة عن العاملين بالمنظمات الحكومية متمثلة في السن والمؤهل والوظيفة والدرجة العلمية والحالة الاجتماعية" (المعلائي، 2021)

ثالثا: معنى الفساد السياسي وطرق تحقيق الإصلاحات السياسية

يعد الفساد السياسي من علامات انتهاكات السياسة العامة أو ما يوحي بها أو يشجع عليها. وعليه فإنه وفقاً لصموئيل هنتنغتون، " يحدث ذلك عندما يتصرف الموظفون العموميون بطريقة تخرج عن القواعد العملية المتعارف عليها من أجل تعزيز المصالح الشخصية" (اللاهمة، 2008). وفقاً لروبرت كليغارد: " الفساد هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية من خلال وسائل غير رسمية. الرشوة والأبتزاز ومحاباة الأقارب أمثلة على السلوك الفاسد.

الأحتيال أو سرقة الأموال العامة أو دفع رشاوى لممثلي الحكومة من أجل إتمام الصفقات بشكل أسرع لديهم سلطة على الأختلاس. خلافاً للاعتقاد السائد ، الذي يرى أن الفساد مسؤولية حكومية ، نلاحظ أيضاً الفساد في القطاع الخاص ، والذي نلاحظ مشاركته في أنشطة تتجاوز سوء السلوك الرسمي. " (عبد المنعم، 2007)

اما تعريف دانيال كوفمان. فإنه " استخدام المنصب العام لمنفعة شخصية" (اسماعيل، 2017). ونتيجة لذلك ، ترى البلدان النامية أن الإصلاحات ضرورية لتحسين مستويات المعيشة ، والتي غالباً ما تدعمها المؤسسات المالية الدولية ، بما في ذلك إصلاحات السياسة الاقتصادية ، وإصلاحات الخدمة المدنية، وإصلاحات إدارة المالية العامة. (حرب، 2004)

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الأنسانية،" إذ نجد في كتابات قدامى المفكرين اليونان، وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الأصلحية مثل: العدالة، وحرية الفرد ، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والأستقرار ألسياسي، والتوزيع العادل للثروة، وغيرها، وبذلك فإن فكرة الإصلاح كانت، ولم تزل، الهدف ألسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة، والحركات ألسياسية، والأجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات ألسياسية للفلاسفة والمفكرين" (مهدي، 2014)، منذ أيام مكياقلي في العصور ألسوى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، كان موضوع الإصلاح ومحاربة الفساد يلقي اهتمامه في مؤلفات الفلاسفة فذكر مكياقلي في كتابه الشهير "الأمير" عن عملية الإصلاح والتغيير، وفي هذا الصدد فقد أشار ألى: "أن أصعب شيء في التنفيذ، وأكثره تعرضاً للفشل، وأجزائه خطورة في التناول، هو إقامة نظام جديد للأمر". (مهدي، 2011)

" ان عملية الإصلاح في العالم لم تتوقف حتى وان تباطأت احيانا. وربما من امثلتها تمرد اللورد كروميل في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية عام 1789 ، والحركات ألسياسية مثل الثورة الأمريكية قبل ذلك كله اذ أنهت هذه الثورات الديمقراطية الاستبداد ألسياسي وضمنت الحقوق المدنية وألسياسية للمواطنين.."(Mahdi, 2017)

" وفي الدولة العثمانية كمثال اخر بدأت فكرة الإصلاح في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774م وتوقيعها معاهدة كجك قطارية، ثم امتدت لاحقاً ألى المجالات ألسياسية والأدارية والأجتماعية. ففي سنة 1839م أصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، والتي أكدت على احترام مبدأ المساواة ما بين المسلمين والديانات الاخرى ليظهر أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876م ينص بموجبه إنشاء برلمان مثل فيه المسلمون، والمسيحيون، واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship، لأول مرة في الدولة العثمانية. واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية، ولكن المحاولات الأصلحية كانت بطيئة، جزئية ومتأخرة، وبالتالي لم تفلح في إنقاذ الرجل المريض وهو المصطلح الذي عرفت به تركيا اوآخر فترة الحكم العثماني لتعلن هذه الفترة نهايتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى". (مهدي، 2011)

ثانياً : معطيات القضاء على الفساد ألسياسي

بما أنه لا بد من وجود بيئة مناسبة أو عوامل موضوعية تدفع نحو الإصلاح من أجل تجنب الأثار السلبية للوضع الباقي على ما هو ، مثل الركود والركود ، فمن المهم تقييم هذه الظروف وكيفية تأثيرها على عملية الإصلاح. هناك عدد من العوامل التي يجب أخذها في الأعتبار ، وأهمها المكان الذي سيتم فيه إجراء الإصلاح وحجم أو مدى الإصلاح الضروري..:"وتظهر الحاجة ألى الإصلاح في حالات الأزمات ، فقطة الأنتلاق هي الأزمات التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام ألسياسي القائم، مما يتطلب المواجهة بقرارات حاسمة وإصلاحات جذرية ، ومن المحتمل ان تكون الأزمة خارجية تهدد الأمن القومي أو الأستقرار أو الكيانات. كما قد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل: تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعدم الأستقرار ألسياسي ، وفقدان الشرعية في نظام الحكم ، أو مزيج من هذه العوامل التي تجعل الإصلاح استجابة عقلانية للظروف الصعبة. في هذا السياق ، يمكن الإشارة ألى سياسة الإصلاح ، أو إعادة الإعمار

التي تبناها الزعيم السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف ، نحو اقتصاد السوق ونهاية حكم الحزب الواحد ، على سبيل المثال ، من خلال الإصلاحات لمجابهة الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية في الدولة..". (مهدي، 2011)

"إنّ دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية الى عقيدة فكرية ، تساعد في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها . فالخطاب الاصلاحي الذي يستند بعقيدة، أو ايديولوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة، أو المشاركة، أو حتى عند النقاش، فالعلمانية، والديمقراطية، والعقلانية، والمواطنة، هي جميعاً ايديولوجيات يُمكن لرعاة الإصلاح الاعتماد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الناس بضرورتها. لكن ليس من الضروري أن تكون الدعوات الإصلاحية كلها نتاج عقائد وايديولوجيات سياسية، لا بل أن بعض قادة الإصلاح قد يتبنون أفكاراً إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية، فعلى سبيل المثال تبنت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجرت تاتشر برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً قام ببيع القطاع العام الى القطاع الخاص بالرغم من انتماء ها الحزبي الى التيار المحافظ." (مهدي، 2012)

الإصلاح الذي يبادر به القائد و "النخبة الحاكمة" من حوله يجب أن يعزز توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق العوامل والجماعات التي تستفيد من عملية الإصلاح حتى يتمكن من تحقيق النجاح والاستمرارية ، من أجل الإصلاح و المساهمة فيه ، عليه فكلما كانت العملية أوسع نطاقاً تزداد شرعية الإصلاح لأن الإصلاح هو من أجل حرية الشعب ومصالحه ومن أجل مستقبله ، وهذا بدوره سيؤدي الى التمسك به و حمايته. وتجد ايضا من يحاول إحباط العملية الإصلاحية أو الضرر بها ، لذلك يجب أن يؤدي الإصلاح الى توليد حركات اجتماعية وإرادة اجتماعية ، وان ترافقه مبادرات إصلاحية من أعلى ومن أسفل. بخلافها ، ستبقى الإصلاحات جزئية وغير فعالة ويمكن عكسها بسهولة بسبب الافتقار الى الجماهير القادرة على الدفاع عن هذه الإصلاحات والمثابرة عليها. على سبيل المثال ، لم يساهم الانتقال الى الديمقراطية في معظم الدول العربية في إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة مثل: صحافة حرة ، أو برلمان قوي ، أو أحزاب سياسية ونقابات عمالية نشطة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، مما أدى الى ظهور هذه مؤسسات ضعيفة ، وتراجع المسيرة الديمقراطية في أكثر من دولة. (ايوب، 1997)

ويُمكن تحديد اهم العقبان التي تقف في طريق الإصلاحات السياسية من خلال النقاط الآتية: (كوفمان، 2017)

1. "تحدي القضية السياسية المتعلقة بانعدام أو هشاشة ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة لقيم العمل السياسي الأيجابي ومبادئ المواطنة والمسؤولية والسلوك الانتخابي الواعي ، وفئاني وانتشار مختلف قيم الفساد السياسي والمالي ، هيمنة العلاقات الزبائنية والمحسوبية ، وتراجع فرص الإصلاح والتغيير اللازم ، ودور المحسوبية الإعلامية وآمال الكسب الشخصي." (عاكوم، 2006).
2. - الطعن في القضية السياسية المحيطة بالانتخابات ، والتي فرضت ضعف أداء السلطة التشريعية وإنجازها من حيث اختيار مفوضية الانتخابات وقانون الانتخابات ، والشكوك التي ظهرت في نزاهة العملية الانتخابية ، مما أدى الى حالة من عدم الاستقرار والقلق من جانب المواطن ، مما شكل تحدياً

- أحاط بالمستوى المتدني من المشاركة الانتخابية للمواطن ، في ظل صراع السيطرة ، وانتشار المال السياسي ، وتجاهل الأهتمامات العامة وبدت عملية اختيار الأفضل و الأصلح قضية صعبة ومعقدة للناخبين. يعكس المستوى المنخفض لمشاركة الناخبين في العمل السياسي. (السيد، 2002)
3. "تراجع الأداء العام للعمل الحكومي فيما يتعلق ببعض القيم المتطرفة الأيجابية ، يُنظر إليها على أنها نجاح شخصي أو ضمن محدد وعابر في ظل غياب حكومة تدبر الشؤون العامة بشكل عقلاني وشامل ، وهو ما ينعكس في مستوى الخدمات وتحسين المؤسسات". (داوود، 2003).
4. - تصاعد ظاهرة الصراع على السلطة وتوسع الأحزاب السياسية وظهور تحالفات عابرة لا تدوم الأ في مواسم الأنتخابات وتتلاشى بمجرد انتهاء الأنتخابات. (البكري، 1997)

المبحث الثاني

أنتائج التطبيقية للبحث

يشمل الجانب العملي تنظيم نتائج البحث المتغير ألى ثلاث فقرات مباشرة بعد تحليل بيانات آراء عينة البحث والتي تم إرسالها ألى مجموعة الجهات الأدارية في وزارة الكهرباء العراقية. ويوضح المبحث الثاني في فقرته الأولى التعريفات الأجرائية لمتغيرات البحث ، كما تصف الفقرة الثانية منه وصف عينة البحث في حين تتعلق الفقرة الثالثة بتقييم توافر وفعالية متغيرات البحث في المؤسسات والهيئات التابعة لها

أولاً: التعريف الأجرائي لمتغيرات البحث

تم التأكيد على مجموعة واسعة من المؤشرات في البحوث والدراسات الاكاديمية ، وهي مقاييس على جودة نظم المعلومات الإللكترونية وأثرها في القضاء على الفساد السياسي في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. تمثل تلك المعايير متغيرات فرعية ممكنة القياس تلبي حاجات الدراسة وإجراءات القياس المطلوبة كما يلي:

- 1- فاعلية الأستخدام وتشمل قياس مدى سهولة أستخدام الخدمة الأليكترونية من قبل الأفراد والقدرة على تحقيق الرقابة من خلالها للمسؤولين عن عملية الأصلاح السياسي.
- 2- كفاءة المعلومات وتعني مدى اعتبار المعلومات الواردة من مصادر مختلفة خلال مراحل الخدمة تتميز بالدقة والموثوقية والسهولة ومدى وضوح المعنى.
- 3- الثقة يشير هذا المعيار ألى مدى ثبات الخدمة وحصولها على ثقة المسؤولين من حيث تقييم الأداء الحكومي في الوحدات السياسية.
- 4- الأستجابة وهو مؤشر لمدى تتميز الخدمة بالأستجابة العالية في خدمة القائمين على الأصلاح السياسي.

5- سرية المعلومات

ويشير ألى طمأنينة التعامل من خلال توافر مجموعة من الضمانات التي من شأنها التأكيد على خصوصية مستفيدي الخدمة والمحافظة امن بياناتهم.

ثانياً : وصف عينة البحث

وزعت استمارة الأستبيان على عدد من القيادات الأدارية في مقر والهيئات التابعة لوزارة الكهرباء العراقية ، اذ تم توزيع (55) استمارة استبيان على المدراء التنفيذيين في اقسام الوزارة وتم استحصال (48) استمارة، وتم اختيار العينة وفقاً للشروط ادناه:

- 1- الفاعلية التقنية والأمكانات المالية والتنفيذية المتوفرة للوزارة.
 - 2- التأهيل التدريب الي حصل عليه موظفي الأدارات خلال الدورات الألكترونية التدريبية..
 - 3- استقصاء اراء عينة البحث حول فاعلية تقديم الخدمات الأليكترونية للقضاء على الفساد الأداري و زيادة الأصلاحات السباسبية في المؤسسة.
- والجدول ادناه يمثل وصف عينة البحث المختارة:

جدول (1) وصف عينة البحث

العدد	48				
العمر	30-22	40-30	50-40	60-50	60 فأكثر
	21	10	11	6	-
التحصيل الدراسي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	غيرها
	4	32	3	9	-
مدة العمل في المؤسسة	1سنة -10	11-21	21 فأكثر		
	15	22	11		

يوضح الجدول السابق صفات عينة البحث التي بلغت 48 شخص من مجموع 55 استمارة تم توزيعها في هيئات وزارة الكهرباء . وقد تم الحصول من خلالها على معلومات حول اعمار عينة البحث وتحصيلهم الدراسي ومدة العمل في المؤسسة وهي البيانات التي تهتم الباحث في وصف وتحليل متغيرات البحث.

ثالثاً : مستوى ظهور متغيرات البحث ومدى تأثيرها.

حاول الباحث قياس مستوى تواجد متغيرات البحث المتمثلة بنظم المعلومات الأليكترونية الأدارية وقابليتها على الحد من الفساد السباسبى عبر مجموعة من الأسئلة التي تضمنتها استمارات الأستبيان والتي تحاول التعرف على اهم المؤشرات التي طبقتها وزارة الكهرباء.

- 1- فاعلية الأستخدام وسهولته: يؤكد هذا المعيار على مدى قدرة افراد المؤسسة على الأستفادة من الخدمات الأليكترونية في العمل الأداري اليومي ، وذلك من خلال المؤشرات والمعايير الفرعية المؤكدة على سهولة الأستخدام من قبل الموظفين وامكانية تذكر رابط الخدمة بسهولة مما يسهل كثرة الأستخدام واعتماديته مع تواجد الصفحة الرئيسية على اجهزة الكمبيوتر للموظفين لتحقيق الأستخدام السريع والفعال المباشر . وقد تعدت جميع الأوساط الحسابية عن 2.5 مما يؤكد وجود المتغير الفرعي وفاعليته في الوزارة.

جدول (2) :قيم الأوساط الحسابية وقيم الانحرافات المعيارية لمتغير فاعلية الأستخدام

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	سهولة أستخدام الخدمة الأليكترونية من قبل موظفي المؤسسة	4.6	.40
2-	التذكر السريع لرابط الخدمة الأليكترونية	3.5	0.12
3-	سهولة الوصول الى الخدمة الأليكترونية من الصفحة الرئيسية للموقع .	4.11	0.32
	الوسط الحسابي العام	.0333	

2- كفاءة المعلومات

يعبر هذا المتغير الفرعي عن مدى كفاءة المعلومات من قبل الأفراد المستفيدين من الخدمة والذي يُمكنه من التعامل الموثوق مع الإجراءات الحكومية المتبعة . وتم تأشير وجود هذا المعيار من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الآتية:

جدول (3) :قيم الأوساط الحسابية وقيم الانحرافات المعيارية لمتغير كفاءة المعلومات

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	وضوح الخطوات وتفصيلها خلال تنفيذ الخدمة الأليكترونية	2.3	0.121
2-	وضوح القيم النقدية والرسوم التي يدفعها مستخدم الخدمة الأليكترونية	3.4	0.21
3-	معرفة المستخدم بالفترة الزمنية المتوقعة بين تطبيق الخدمة والحصول على النتائج.	1.4	0.08
	الوسط الحسابي العام	2.366	

يتبين من قراءة قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ان الأسئلة المتعلقة بوضوح الخطوات وتفصيل الخدمة الأليكترونية ومعرفة الفترة الزمنية الاحتمالية لوصول النتائج الى المواطن لم تبلغ مستوى الوسط المعياري البالغ (2.5) . وهو ضعف وجود المتغير في المؤسسة . الأمر الذي يتطلب التدخل من صانعي قرار الوزارة ليتم تفعيل المتغير المذكور.

3- الثقة

يشير معيار الثقة الى مدى صحة ودقة المعلومات التي يتلقاها المواطن ومدى كونها خالية من الأخطاء الأمر الذي يقوي ثقة المواطن بالخدمة الأليكترونية والمؤسسة ويزيد من فاعلية الإصلاح الإداري والسياسي .

جدول (4): قيم الأوساط الحسابية وقيم الانحرافات المعاييرية لمتغير الثقة

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	عدم وجود أخطاء في الخدمات الأليكترونية المقدمة	2.22	0.143
2-	ارسال اجوية الخدمة عم طريق البريد الأليكتروني وعدم حاجة المستخدم لمراجعة المؤسسة	2.31	0.25
3-	امكانية مستخدم الخدمة طباعة اشعار التاكيد و الأيصال الخاص بالمعاملة الأليكترونية	2.26	0.11
	الوسط الحسابي العام	2.26	

يوضح جدول حساب قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الثقة صَغف وجود هذا المتغير في السؤال المتعلق بالخدمة الخالية من الأخطاء والتي تقل عن 2.5 وهو المتوسط المعياري المطلوب توفره في المتغير مما يؤكد وجود خلا واضحا يحتاج الى مراجعة ، ايضا فان المؤشرين الفرعيين لايعبران عن قوة تواجدهما في ألوزارة بسبب قلة قيم الأوساط الحسابية لهما رغم ارتفاعها عن مستوى الوسط المعياري المطلوب.

4- الأستجابة

يوضح الجدول التالي مدى استجابة المواطنين للتعامل مع الخدمات الأليكترونية التي تقدمها وزارة الكهرباء من خلال معرفة مدى سرعة الخدمة الأليكترونية وقابلية المستخدم بتلقي اشعارا باتمام التنفيذ وكذلك الخدمات التوضيحية المقدمة للمستخدمين من الخدمة .

جدول (5): الأوساط الحسابية والانحرافات المعاييرية لمؤشر الأستجابة

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	سرعة النظام الأليكتروني في الأستجابة لطلب المواطن	4.42	0.41
2-	استلام المواطن اشعارا باتمام التنفيذ	4.14	0.34
3-	في حال ارسال رسالة اليكترونية الى المستخدم فأنها تحتوي على رقم مرجعي للاستفسار والتوضيح	.163	0.22
	الوسط الحسابي العام	3.9	

يتبين من نتائج الجدول السابق ارتفاع مستوى قيم الأوساط الحسابية لجميع الأسئلة التي تعبر عن وجود المتغير عن مستوى الوسط المعياري البالغ (2.5) وهو ما يؤشر فاعلية متغير الأستجابة في هيئات ألوزارة.

5- سرية المعلومات

يوضح هذا المعيار مدى طمأنينة المواطن للتعامل مع نظام المعلومات الإدارية الأليكترونية التي تقدمها وزارة الكهرباء، ويظهر الجدول رقم (6) انخفاض مستوى الفقرة المتعلقة بإمكانية المستخدم بحذف وحفظ الأسم وكلمة المرور الى مادون المتوسط المعياري وهو ما يقلل طمأنينة المتعامل مع الخدمة الأليكترونية و يعود ذلك اما لضعف معرفة المستخدم بالية تغيير الأسم وكلمة المرور او لحظر هذا التغيير من قبل القائمين على معلوماتية المؤسسة وفي كلا الحالتين فهي تعد عوامل ضعف للمتغير بالرغم من ان الفقرات التالية سجلت ارتفاعا في قيم الأوساط الحسابية . كما يلاحظ وجود تداخل بين الفقرتين الأولى والثانية من حيث المضمون رغم اختلاف النتائج ، الأمر الذي يوضح ضعف المعرفة ببعض التطبيقات التي تحتاج الى مزيد من التدريب الأليكتروني .

جدول (6) :قيم الأوساط الحسابية وقيم الانحرافات المعيارية لمؤشر سرية المعلومات

التسلسل	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-	يستطيع الأفراد حذف او حفظ اسم المستخدم وكلمة المرور	2.45	0.12
2-	تتوفر ميزة ميسرة لاعادة تعيين كلمة المرور	4.47	0.46
3-	تمنع سياسة الخصوصية بالخدمة الأليكترونية امكانية الدخول الى حسابات المستخدمين	4.43	0.37
	الوسط الحسابي العام	.783	

الأستنتاجات والتوصيات

خلال المراحل الأبحاثية السابقة تم التوصل الى مجموعة عملية من الأستنتاجات والتوصيات التي تهتم كلا من المتعاملين والموظفين في مؤسسات الدولة وفقا لنظم المعلومات الأليكترونية والتي يُمكن تقديمها بالشكل الأتي:

أولاً: نتائج البحث

يُمكن تصنيف النتائج التي توصل اليها البحث الى صنفين رئيسيين:

التصنيف الأول : نتائج الأطار النظري

تم التوصل الى مجموعة النتائج من خلال شرح المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث الرئيسية والفرعية والتي تتمثل بأنظمة المعلومات الإدارية والأصلاح ألسياسي والمتغيرات الفرعية المرتبطة بها وفيما يأتي اهم هذه النتائج:

1- تقدم انظمة المعلومات الادارية مزايا وخصائص فريدة للمستخدمين ، خاصة فيما يتعلق بفوائد الدقة والحيادية والموضوعية التي توفر الوقت والجهد لمستخدمي الخدمة والعاملين عليها ، فأن أنظمة

المعلومات الألكترونية تشكل أحد الاتجاهات الرئيسية في مجالي العمل السّياسى والأدارى على حد سواء.

- 2- يتبنى الباحث تعريف البنك الدولي لأنظمة المعلومات الألكترونية ، وألذي يؤكد على أستخدام تكنولوجيا المعلومات والأتصالات كاداة لزيادة كفاءة الحكومة وفعاليتها وشفافيتها في الخدمات التي يقدمها لعامة الناس ومجتمع الأعمال كما يعد التعريف من بين المفاهيم التي تجسد بشكل أفضل تعريف أنظمة المعلومات الألكترونية..
- 3- تتطلب عملية التحول نحو بناء نظام أنظمة المعلومات الأدارية إزالة العوائق و المشاكل القائمة في الواقع الحقيقي قبل الأنتقال الى البيئة الأليكترونية: بمعنى تهيئة سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية التي تصنف كوثائق قابلة للتحميل الاليكتروني وكذلك انهاء المشاكل القانونية المرتبطة بالتبادلات والتعاملات التجارية والتنظيمية المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الأنترنترنت كخدمات حكومية مثل إمكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر النظام الاليكتروني.
- 4- عملية الأصلاح والقضاء على الفساد السّياسى لا تحدث في فراغ ولا تبدأ فقط بسبب الرغبة في ذلك بل لابد من تفعيل عدد من العوامل الاساسية، أبرزها دراسة الظروف البيئية والاسباب المؤدية اليه ، ونطاق أو مدى الأصلاح الضروري وانهاء ازمات الفقر وعدم المساواة وزيادة الوعي التعليمي في المدارس والجامعات باهمية اعتماد الكفاءة والصدق كميزان لاختيار الاشخاص الانسب في الوظائف الحكومية.

التصنيف الثاني: نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال تحليل البيانات التي تم استحصالتها من عينة أبحاث وبعد ان اجريت عليها مراحل القياس والتقييم فقد تم التوصل الى النتائج الأتية:

- 1- اختيرت العديد من المعايير والمقاييس التي تم قبولها في البحوث والدراسات العلمية وهي مؤشرات حقيقية لفعالية نظم المعلومات الأدارية ودورها في تعزيز الأصلاح السّياسى في كل من الوزارات والمؤسسات العامة وادارات القطاع الخاص. تعمل هذه المؤشرات كمتغيرات فرعية قابلة للقياس وفقاً لاحتياجات الدراسة. إن قابلية الأستخدام وجودة المعلومات والأداء الذي يُمكن الأعتداد عليه والأستجابة وطمأنة المستهلك هي معايير القياس التي يجب الوفاء بها.تم توزيع استمارة الأستبيان على عدد من القيادات الادارية التنفيذية في عدد من هيئات ومنشات وزارة الكهرباء العراقية ، اذ وزعت (55) استمارة استبيان على المدراء التنفيذيين في مقر الوزارة والدوائر التابعة لها واستحصل منها (48) استمارة.وهو مجموع العينة ألذي اعتمد في البحث.
- 2- عبر معيار فاعلية الأستخدام عن قابلية افراد المؤسسة على الأستعانة بالخدمات الأليكترونية الموجودة في الوزارة وقد بلغ قيمة متوسط المؤشر (3.03) وهو ما يؤكد وجود المؤشر في المؤسسة.
- 3- يقيس مؤشر كفاءة المعلومات مدى ملائمة المعلومات بالنسبة للافراد وألذي يُمكنه من التأكد من الأجراءات الحكومية المستخدمة ، لكنه تبين عبر تقييم الأوساط ألسابية والأنحرافات المعيارية ان

- نسبة وجوده بلغت (2.36) وهي اقل من مستوى الوُسط المعياري البالغ (2.5) . مما يُوْشر ضَعْف وجود المؤشر في الوُزارة . وهذا يُوْشر خلاا يتطلب التدخل والحل من صانعي قرار الوُزارة وان يتم تفعيل هذا المتغير في الوُزارة .
- 4- أشارَ متغير الثقة الى مدى صحة ودقة المعلومات التي يتلقاها الافراد وعدم احتواءها على الأخطاء مما يقوي ثقة المواطن بالخدمة الأليكترونية واداء الوُزارة و يزيد من فاعلية الأصلاح الأداري والسِّياسي .الأ ان الأنتائج وضحت ضعف وجود مؤشر الثقة وذلك بعد ان بُلغ الوُسط الحسابي الخاص به (2.26) والتي تقل عن (2.5) وهو المتوسط المعياري المطلوب توفره في المتغير مما يبين وجود مشكلة واضحة تحتاج الى مراجعة من قبل القائمين على صنع القرارات في الوُزارة.
- 5- ارتفعت مستويات قيم الأوساط الحسابية لجمع الفقرات التي عبرت عن وجود متغير الأستجابة والأذي بُلغ (3.9) عن مستوى الوُسط المعياري البالغ (2.5) مما يُوْشر فاعلية متغير الأستجابة في الوُزارة.
- 6- يوضح مؤشر سرية المعلومات في نظام الخدمات الأليكترونية المقدمة من قبل الوُزارة ويظهر ان قيمة الوُسط الحسابي ه يبلغ (3.78) ، لكن بنفس الوقت هذا المؤشر انخفاض مستوى الفقرة المتعلقة بإمكانية المستخدم حذف وحفظ الأسم وكلمة المرور الى مادون المتوسط المعياري الأمر الذي يقلل ثقة المستخدم للنظام ولعل سبب ذلك ع ذلك إما الى معرفة المستخدم الضعيفة بأليات تغيير الأسماء وكلمات المرور ، أو حظر هذه التغييرات من قبل رئيس المعلوماتية التنظيمية ، وفي كلتا الحالتين تعتبر عوامل ضعف في المتغيرات ، على الرغم من ملاحظة المسألتين التاليتين تم تسجيل الزيادة في النسبة المئوية للمتوسط الحسابي. من المهم ملاحظة أن الجزأين الأول والثاني يتداخلان في المحتوى ، لكن نتائجهما المتوسطة تختلف ، مما قد يشير إلى معرفة غير كافية لبعض التطبيقات التي تتطلب المزيد من التدريب على الإلكترونيات.

التوصيات

- يُمكن تصنيف توصيات الأبحاث الى مجموعتين رئيسية وهي:
- أولاً : المقترحات والتوصيات العلمية المقدمة الى الباحثين في المجالات البحثية المتعلقة بالعمل الأداري والسِّياسي والباحثين في النواحي الاكاديمية والعملية للمتغيرات الأساسية والفرعية المرتبطة بموضوع أنظمة المعلومات الأدارية والأدارة المعرفية وعمليات الأصلاح السِّياسي ، خاصة فيما يخص مؤسسات القطاع العام التي تتصل بشكل مباشر مع المواطنين.
- 1- تتبع التغييرات في العمل الأداري الناتج عن دمج مكونات المعلوماتية في التطبيقات الأدارية الواقعية وتقييم الدرجة التي يُمكن لهذه التطبيقات أن تحسن بها الفعالية الأدارية وخدمة المواطن مع توفير الملاحظات الأكاديمية حول التطور العلمي لهذه الأساليب.
- 2- من أجل زيادة الأبحاث الميداني في هذا المجال ، هناك حاجة الى وضع نظام معايشة للأكاديميين داخل كيانات القطاع العام التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات..

- 3- التوسع في دراسة العوامل العلمية مثل متغيرات إصلاح المعلومات والمعرفة ، والأزمات في نظم المعلومات الإدارية ، وإصلاح الحوكمة ، وغيرها من العوامل التي تساعد مؤسسات الدولة على أن تكون فعالة في تنفيذ الإصلاحات السياسية.
- ثانياً : المقترحات والتوصيات المقدمة للجهات الحكومية وخاصة وزارة الكهرباء حول موضوع الدراسة والتي يُمكن تلخيصها فيما يلي:
- 1- الأكثر من الدورات التدريبية و الفنية والبرامج التي تعمل على تزيد كفاءة موظفي الوزارة بأنظمة المعلومات وكيفية استخدامها بكفاءة وفاعلية.
- 2- تعيين الملاكات الإدارية بحسب الكفاءة والنزاهة في ذات الوقت ،مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الثقة في العمل الإلكتروني.
- 3- تفعيل نظام التقويم الإلكتروني في تقييم أداء العاملين عوضاً عن نظام التقويم الشخصي والتي تدخل فيها الأعتبارات الشخصية بشكل كبير.
- 4- تحقيق الأنسجام والتوافق بين وزارة الكهرباء والمؤسسات الأكاديمية وتفعيل اقسام البحث والتطوير في داخل الوزارة بمايخدم الإصلاحات الإدارية والسياسية فيها.

المصادر

1. ابراهيم فريد عاكوم. (2006). ادارة الحكم والعولمة:وجهة نظر اقتصادية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد 117 .
2. ابوبكر محمود الهوش. (2006). انظمة المعلومات الاداريةالواقع والافاق. القاهرة: مجموعة النيل العبية للنشر.
3. احمد حسين العزام. (2001). أنظمة المعلومات الإداريةفي الأردن : امكانية التطبيق،رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة اليرموك.
4. احمد يوسف القرعي. (2004). دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي،السياسة الدولية. السياسة الدولية، 156-166.
5. اسامة الغزالي حرب. (2004). الإصلاح من الداخل. السياسة الدولية، العدد 156 .
6. ايمان عبد المحسن زكي. (2009). 1- زكي ،ايمان عبد المحسن ،أنظمة المعلومات الإداريةمدخل اداري متكامل. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. ايمان مرعي. (2019). مرعي ،ايمان،أنظمة المعلومات الإدارية، <http://business.uokerbala.edu.iq>.
8. ايناس ضياء مهدي. (2011). اثر التفكير السياسي لصانع القرار في تحليل البيئة الاستراتيجية للدولة (دراسة تطبيقية في وزارة المالية العراقية). *Journal of Economics and Administrative Sciences* ، 151-151 .
9. ايناس ضياء مهدي. (2012). تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لبرك اوباما. *Alustath Journal for Human and Social Science*.
10. ايناس ضياء مهدي. (2014). الفكر السياسي الاستراتيجي عند افلاطون والفارابي دراسة مقارنة في آراء تأسيس المدينة الفاضلة. *The International and Political Journal* .،

11. ايناس ضياء مهدي. (2011). قياس مستوى افكار نيكولومكيا فيليب في المؤسسات العراقية بحث تطبيقي في بعض الوزارات العراقية. *The International and Political Journal*.
12. ايناس ضياء مهدي. (2021). دور نظام الحكومة الاليكترونية في الاصلاح السياسي لمؤسسات الدولة، دراسة تطبيقية في وزارة النفط العراقية. مجلة جامعة جيهان للعلوم الانسانية والاجتماعية.
13. باحثين م. (2015). وثيقة معايير جودة الخدمات الاليكترونية الحكومية، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فلسطين : <http://eportal.gov.ps/eportal/uploads/openDataDocs/1439885084900.pdf>.
14. تانين كوفمان. (2017). الخرافات والحقائق المرتبطة بإدارة الحكم والفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة. <https://cipe-arabia.org>.
15. رافت رضوان. (2005). أنظمة المعلومات الإدارية، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، العدد 5، السنة الأولى.
16. سعد غالب التكريتي، و بشير العلاق. (2002). الأعمال الاليكترونية. عمان: دار المناهج.
17. سعد غالب ياسين. (1998). نظم المعلومات الإدارية، دار البيازوري . عمان: دار البيازوري.
18. سونيا محمد البكري. (1997). نظم المعلومات الإدارية . مصر: دار الشروق.
19. عبد الرحمن ادريس ثابت. (2005). انظم المعلومات الإدارية. مصر: الدار الجامعية.
20. عبد الرزاق الشيخ داوود. (2003). الفساد والأصلاح . دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
21. عبد العزيز صحراوي. (2019). أنظمة المعلومات الإدارية بمساعدة استتباب الأمن المعلوماتي: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. https://www.researchgate.net/publication/336591910_alhkwm_t_alalktrwnyt_wmsay_asttbab_alamn_almlwmaty_alararat_alrbyt_almthdt_nmwdhja.
22. محمد احمد عبد المنعم. (2007). مبدأ المواطنة والأصلاح الدستوري: دراسة تحليلية مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربي.
23. محمد الاعرجي. (2002). واقع واثار استخدام نظم المعلومات المحوسبة في وزارة التربية والتعليم. فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة.
24. محمد الدلاهمة. (2008). اساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات . عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
25. محمد الهادي. (1989). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها . القاهرة: دار الشروق.
26. مصطفى حسين المعلاني. (2021). مصطفى حسين عبد الرزاق المعلاني. (2021). الفساد السياسي الحزبي وآثاره السياسية والاقتصادية في إيطاليا.
27. مهدي، ا. ض. (2011). اثر التفكير السياسي لصانع القرار في تحليل البيئة الاستراتيجية للدولة (دراسة تطبيقية في وزارة المالية العراقية) *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 151-151.
28. نادرة ايوب. (1997). نظرية القرارات الإدارية . عمان: دار الميسرة.
29. نائل عبد الحافظ العوالمية. (2014). أنظمة المعلومات الإدارية بمساعدة مستقبل الإدارة العامة: دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر. مجلة دراسات، 143-129.
30. نزار اسماعيل. (2017). تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر.
31. نوري طه حسين، و اخرون. (2019). حسين، نوري طه واخرون، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة الحكومية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 5.
32. ياسين السيد. (2002). الحوار الحضاري في عصر العولمة . القاهرة: نهضة مصر.

پوخته

سىستهمه كانى زانىارى به پړيوه بردن يه كيكه له و بنه ماىانهى كه مىكانىزمى كارى رپكخراوه حكومى و تايبه ته كان له سهرى دامه زراوه، به هوئى ئه و توانا وردانهى كه له رپگهئى داتا و ئاماره كانىانهوه پيشكه شى ده كهن، ئه مهش واده كات دامه زراوه كان دووربن له كه و تنه ناو هه له و كيشهئى كارگپړيپه وه، كه زورجار به گندهلئى ئىدارى و سياسى ئه ژمار ده كړيټ.

به له بهرچاوگرتنى وردى ته كنه لؤژباى زانىارى و په يوه ندىبه كان له مامه له دارايى و ئابووريبه كانيدا، كه ئه و بنه ماىه يه كه حكومه تى ئه ليكترؤنى له سهرى بنىات نراوه، ده توانيټ راسته وخؤ به شدارى بكات له بهر زكردنه وهى ئاستى چاكسازى سياسى له دامه زراوه كانى ده ولټ و كه مكردنه وهى گندهلئى ئىدارى و سياسى له ناويدا.

به و پييهئى پرسى گندهلئى سياسى له داموده زگانى ده ولټ و به تايبه ت داموده زگانى كره تى گشتى، يه كيكه له و بابته انهئى كه جيگهئى سهرنجى توپژه رانى سياسى و به رپيوه به رانى سياسى به هه مان شيوه، توپژينه وه كه هه ولده دات په يوه ندىبه كى لؤژبى له نيوان په ره سندنى كارى ئىدارى ئه ليكترؤنيدا بدؤژبته وه، كه به ره و توخمه كان ده بات له جيبه جيكردى سىستهمى حكومه تى ئه ليكترؤنى بؤ دامه زراوه كانى ده ولټ و وهرگرتنى وه ك فورماتى رپوتينى له مامه له كانيداندا. وه په يوه ندى نيوان به ده سته پنانى چاكسازى گشتگير له كارگپړى و سياسيدا به بئى ئه وهى پيوست بكات هه ولئى زياتر بدرټ بؤ گوړپينى سهركرده ئىدارى و سياسى به كان، كه په فتارى چاكسازى به ان له ناوه وه هه روه ها ئه وهى كه حكومه تى ئه ليكترؤنى له سىستهمى كى چاوډيرى پيشكه و توو و تاراده يه كى زور بيلايه ن دابينى ده كات، كوټايى به و شته ده هپنټ كه تاريخى به ده ست كوټرؤلئى سياسى و ئىدارى به وه دينا ئينټ له رپگهئى ناهاوسه ننگى لايه نگرى و سهر به لايه نى له هه لسه نگاندى ئه داي دامه زراوه كانى ده ولټدا.

به م پييه، توپژينه وه كه هه ولټيك پشتراست ده كاته وه بؤ سه لماندى گرمانه يه كى بنه رته كى په يوه ندى به بوونى په يوه ندىبه كى ئه رينى له نيوان په ره پيدانى سىستهمى زانىارى ئه ليكترؤنى و نه هپشتنى گندهلئى سياسى له دامه زراوه كانى ده ولټدا هه يه، به جه ختكردنه وه له سهر كوټم لټيك داتاي بنه رته كى كه دوو گوړاوه كه كى به يه كه وه ده به ستنه وه توپژينه وه كه، كه له رپگهئى قؤناغه كانى توپژينه وه كه وه به وردى باس ده كړيټ.

Strategic Activation of Management Information Systems to Eliminate Political Corruption in State Institutions Applied research in the facilities of the Iraqi Ministry of Oil

Asst. Prof. Dr. Enas Daa Mahdi

Department of International and Diplomatic Relations, College of Law and International Relations, Cihan University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

inas.mahdi@cihanuniversity.edu.iq

Keywords: *Information Systems, Knowledge Management, Information Security, Political Reform, Administrative Transparency*

Abstract

Administrative information systems are one of the foundations on which the work mechanisms of governmental and private organizations are based, due to the accurate capabilities they provide through their data and statistics, which prevent institutions from falling into administrative errors and problems, which often translate into administrative and political corruption.

Given the accuracy of ICT financial and economic transactions as the basis for management information systems, it can directly contribute to increasing the level of political reform in state ministries, reducing their administrative and political corruption, and reducing their administrative and political corruption. The attempt was made by emphasizing a set of connected studies The introductory data on the two variables of , to demonstrate an introductory argument about the fact that there is a positive correlation between the development of the government system and the increase in political reforms of state institutions, will be taken through the detailed exploration phase. And, because political corruption in state institutions, particularly public sector institutions, Equally important for policy and government research, the study attempts to establish a logical link between the development of e-government work leading to the application of management information systems to elements of government agencies and their adoption as a regular format in their operations, and the relationship between the two connect.



Additionally, the advanced with impartial supervision mechanism that the electronic government offers substantially eliminates the flaws in the political and administrative control systems. bias and prejudice in assessing how well state institutions work.

As a result, the research emphasizes the attempt to prove a fundamental hypothesis related to the existence of a relationship between the improvement of electronic information systems and the elimination of political corruption in state ministries, by emphasizing a set of real data that related with the two research variables, which will be explained in articles of the research.